



# بين يدي فتوى الأوراق المالية

فتوى بشأن الأوراق النقدية

هيئة كبار العلماء

مجلة البحوث العدد/31، بتاريخ 1393/4/16هـ، الموافق: 19 / 5 / 1973 م.

قرار هيئة كبار العلماء رقم 10 بشأن الأوراق النقدية<sup>1</sup>

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فبناء على توصية رئيس إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد<sup>2</sup>، والأمين العام لهيئة كبار العلماء!!!!

قلت من باب التعليق:



صدر مرسوم ملكي أيام الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود {المغتال رحمه الله بتاريخ: 12



ربيع الأول 1395 هـ/ الموافق 25 مارس 1975 م { رقم (أ/137) في السابع من شهر شعبان 1391 هـ/ الموافق 28 / 9 / 1971 م بتأليف "هيئة كبار العلماء"، ويتضمن المرسوم تكوين الهيئة من عدد من كبار!!!! المختصين في الشريعة الإسلامية من السعوديين، ويجري اختيارهم!!!!!! بأمركي، ويجوز عند الاقتضاء وبأمر ملكي إلحاق أعضاء بالهيئة من غير السعوديين ممن تتوفر فيهم صفات العلماء السلفيين!!!!!!

<sup>1</sup> سوف يتبنى هذا القرار بحذافيره، "مجلس المجمع الفقهي الإسلامي" في دورته الخامسة المنعقدة في مقر رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في ربيع الثاني سنة 1402هـ/ فبراير 1982م.

<sup>2</sup> سيأتي تحت رقم العضو 11.

وتتولى الهيئة إبداء الرأي فيما يحال إليها من **ولي الأمر** {الملك} من أجل بحثه، وتكوين الرأي المستند إلى الأدلة الشرعية فيه، كما تقوم بالتوصية في القضايا الدينية المتعلقة بتقرير أحكام **عامّة**؛ ليسترشد بها **ولي الأمر**، وذلك بناء على بحوث يجرى تهيئتها وإعدادها طبقاً لما نص عليه الأمر المشار إليه، واللائحة المرافقة له.

ويتفرع عن الهيئة لجنة دائمة متفرغة **أختيار أعضاؤها!!!!!!** من بين أعضاء الهيئة **بأمر ملكي**، وتكون مهمتها:

(أ) إعداد البحوث وتهيئتها للمناقشة من قبل الهيئة، وإصدار الفتاوى في **الشؤون الفردية!!!!**، وذلك بالإجابة عن أسئلة المستفتين في شؤون **العقائد!!! والعبادات!!!! والمعاملات الشخصية!!!!**، وتسمى: "اللجنة الدائمة للبحوث والفتوى" ويلحق بها عدد من البُحاث.

وقد نص المرسوم أن يعين **بقرار من مجلس الوزراء**:

(ب) **أمين عام للهيئة** يتولى الإشراف على جهاز الأمانة، ويكون الصلة بينها وبين رئاسة البحوث العلمية والإفتاء.

### **قلت:**

كان أول أمين عام للهيئة هو: **الشيخ محمد بن عودة**، الذي سيشغل لاحقاً منصب: **مستشار بالديوان الملكي**.

هذا وقد صدر **أمر ملكي** بتعيين:

(ت) سبعة عشر عضواً في **هيئة كبار العلماء**، وهم:

1 - **الشيخ محضار بن عقيل المكي**<sup>3</sup>،

2- **الشيخ عبد الرزاق عفيفي الشنشوري المصري الأصل ثم النجدي**

**الموطن**<sup>4</sup>، وهو من **السلفيين المعروفين في مصر**، وشغل منصب **نائب رئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**<sup>5</sup>.

<sup>3</sup> هو محضار بن عبد الله بن أحمد بن قاسم عقيل. ينتمي للسلالة الأشراف بمكة المكرمة. لم أقف له على ترجمة بالرغم من اشتهار بيته في مكة.

<sup>4</sup> عبد الرزاق عفيفي بن عطية بن عبد البر بن شرف النوبي المصري أصلاً ومنشأً، والنجدي موطناً ووفاء. ولد بشنشور مركز أشمون بمحافظة المنوفية 1323هـ/1905م. درس المرحلة الابتدائية والثانوية بالأزهر وحصل على الشهادة العالمية عام 1351هـ/1932م. وتم تعيينه مدرساً بالمعهد العلمي التابعة للأزهر. أختير نائباً أول لرئيس **جماعة أنصار السنة المحمدية** في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة في مساء السبت 29 من صفر سنة 1365هـ الموافق 2 من فبراير 1946م. وانتدب للعمل بالمملكة العربية السعودية للتدريس بالمعارف السعودية عام 1368هـ الموافق 1949م. عمل مدرساً بدار التوحيد بالطائف ثم نقل إلى الرياض في شهر شوال عام 1370هـ/يوليو 1951م



3- الفقيه الفروعى المالكي والمفسر: الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ثم المدني<sup>6</sup> ،



4- المقرئ، ومدير مدرسة الأمراء، وخطيب الحرم المكي: الشيخ عبد الله بن



عبد الغني بن محمد الخياط<sup>7</sup> ،



5- قاضي الرياض: الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد الخالدي<sup>8</sup> ،

للتدريس بالمعاهد العلمية ثم نقل للتدريس لكليتي الشريعة واللغة. عين مديرًا للمعهد العالي للقضاء عام 1385هـ/1965 م ، ووضع مع لجنة متخصصة مناهجه ، وقام بالتدريس فيه، وأشرف على رسائل طلابه. نقل إلى الإدارة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة في عام 1391هـ/1971 م وعين بها نائبًا لرئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ضمن هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية. وهي الوظيفة التي ظل بها حتى وفاته رحمه الله يوم الخميس 1415/3/25هـ الموافق 1 من سبتمبر 1994 م. وانظر لمزيد موقعه على هذا الرابط <http://www.afifyy.com> }



<sup>5</sup> ولما وافته أجله رحمه الله سنة 1415 هـ/1995 م عين نائباً بدلاً منه الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ.

<sup>6</sup> الفقيه المالكي: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر بن محمد الجكني الشنقيطي ثم المدني. ولد سنة 1325هـ/1907 م - في ماء يسمى "تنبيه" من أعمال مديرية "كيف" من القطر المسمى شنقيط وهو دولة موريتانيا الإسلامية الآن، وشنقيط اسم لقبية من أعمال "أطار" في أقصى موريتانيا في الشمال الغرب. وعندما افتتحت الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام 1381هـ/1961 م اختير الشيخ مدرساً بها. كما عين عضواً في المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي. وتوفي رحمه الله في اليوم السابع عشر من ذي الحجة من عام ثلاثة وتسعين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية، الموافق 1974/1/11 م.

<sup>7</sup> مقرئ وخطيب الحرم: أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الغني بن محمد بن عبد الغني خياط. ولد في مكة المكرمة في التاسع والعشرين من شهر شوال عام 1326هـ/الموافق: 1908/11/24 م. عين إماماً في المسجد الحرام عام 1346هـ/1928 م وعين عضواً في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بموجب الأمر الملكي الصادر في 1347/1/18هـ الموافق: 1928/7/7 م ، وعين مدرساً بالمدرسة الفيصلية بمكة بموجب خطاب مدير المعارف في 1352/2/12هـ الموافق 1933/6/6 م ، واختاره الملك عبد العزيز ليكون معلماً لأبنائه وعينه مديراً لمدرسة الأمراء بالرياض عام 1356هـ/1937 م. وقد استمر في هذا العمل حتى وفاة الملك عبد العزيز سنة 1373هـ/1953 م ثم انتقل إلى الحجاز وعين مستشاراً للتعليم في مكة في 1373/4/7هـ الموافق: 1953/12/14 م. وأسندت إليه إدارة كلية الشريعة بمكة في عام 1375هـ/1955 م بالإضافة إلى عمله كمستشار. واستمر في هذا العمل حتى عام 1377هـ/1967 م . ثم كلف بالإشراف على إدارة التعليم بمكة في عام 1376هـ/1956 م بالإضافة إلى عمله كمستشار. وكان قد عين إماماً وخطيباً للمسجد الحرام منذ سنة 1373هـ/1953 م واستمر في هذا العمل حتى عام 1404هـ/1984 م حيث طلب إعفائه لظروفه الصحية. وكان قد صدر أمر ملكي بتعيينه رئيساً للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بناء على ترشيح من مفتي المملكة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ سنة 1380هـ/1960 م إلا أنه اعتذر وطلب الإعفاء لظروف خاصة. وقد تم اختياره عضواً في مجلس إدارة كليتي الشريعة والترقية بمكة في 1383/11/27 هـ. الموافق 1964/4/10 م وعمل رئيساً لمجلس إدارة دار الحديث المكية وعضواً في اللجنة الثقافية برابطة العالم الإسلامي. ثم اختير عضواً في اللجنة المنبثقة من مجلس التعليم الأعلى لوضع سياسة عليا للتعليم في المملكة بموجب خطاب رئيس مجلس الوزراء رقم 1343 في 1384/5/27هـ الموافق 1964/10/4 م. تم اختياره مندوباً عن وزارة المعارف في اجتماعات رابطة العالم الإسلامي بمكة بموجب خطاب وزير المعارف رقم 1510/2/3/1384/10/13هـ الموافق 1965/2/15 م. وقد تم اختياره عضواً في هيئة كبار العلماء منذ تأسيسها. وتم ترشيحه عضواً في مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي سنة 1393هـ/1373 م. ثم صدر أمر ملكي في 1391/6/18هـ الموافق 1971/8/11 م باستئنائه من النظام وعدم إحالته للتقاعد مدى الحياة للخدمات المقدمة. وقد وافته أجله المحتوم رحمه الله بمكة المكرمة صباح يوم الأحد السابع من شهر شعبان عام 1415هـ/1994 م.

<sup>8</sup> أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن حسين بن حميد ينتهي نسبه إلى بني خالد القبيلة المعروفة. ولد في مدينة الرياض في 1329/12/29هـ (الموافق 1911/12/21 م). توفي والده وهو في السنة الثانية من عمره، ثم توفيت والدته وهو في السنة السادسة من عمره ، وكف بصره وهو صغير بسبب مرض الجدري. وقد لازم الشيخ محمد بن إبراهيم ملازمة تامة حتى صارت له منه الفائدة الكبرى وتخرج على يديه. كان الملك عبد العزيز شديد الإعجاب به حتى قال عنه: " لو كنت جاعلاً القضاء والإمارة جميعاً في يد رجل واحد لكان ذلك هو الشيخ عبد الله بن حميد". وقد عينه الملك عبد العزيز قاضياً في العاصمة الرياض في محرم 1357هـ وله من العمر ثمانية وعشرون سنة فقط وبعد أن ألح الملك عليه. انتدبه الملك عبد العزيز في عام 1372هـ إلى الحجاز للنظر في قضايا مختلفة ، فمكث سنة كاملة متنقلاً بين محاكم مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والطائف للبت في قضايا عويصة طال فيها النزاع وتشابك فيها الخصوم ،

6- قاضي الرياض: **الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن باز** <sup>9</sup> ،  
وقد تم تعيينه أواخر سنة 1395 هـ / 1975 م رئيساً لإدارات البحوث  
العلمية<sup>10</sup> والدعوة والإرشاد ورئيساً للجنة الدائمة، بدلاً عن الشيخ إبراهيم بن  
محمد بن إبراهيم آل الشيخ في كلا المنصبين عندما تم تعيين الأخير وزيراً  
للعدل.



7- المدرس والقاضي وإمام وخطيب المسجد النبوي: **الشيخ عبد العزيز بن صالح**

**بن ناصر آل صالح النجدي** <sup>11</sup> ،

فأتى عليها جمعياً. اختاره الملك فيصل في عام 1384 هـ ليكون رئيساً للرئاسة العامة للإشراف الديني على المسجد الحرام عند أول تأسيسها ، فانتقل إلى مكة المكرمة واستقر فيها. وفي عام 1395 هـ عينه الملك خالد رئيساً لمجلس القضاء الأعلى ، وهو منصب جديد استحدثه الملك خالد ليكون المرجع النهائي في القضاء ، واستمر في رئاسته حتى وافاه الأجل رحمه الله يوم الأربعاء 1402/12/20 هـ بعد مرض عضال. شارك في عضوية مجلس هيئة كبار العلماء بالمملكة ، وفي عضوية المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي. وفي عضوية المجلس الأعلى العالمي للمساجد في الرابطة. والمؤتمر العالمي لتوجيه الدعوة وإعداد الدعوة، ورأس المجمع الفقهي في رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة، ولجنة جائزة الدولة التقديرية.

<sup>9</sup> ولد في ذي الحجة سنة 1330 هـ / 1912 م بمدينة الرياض. وقد أصابه مرض في عينيه سنة 1346 هـ / 1928 م فضعف بصره ثم فقده بمرّة عام 1350 هـ / 1930 م . حفظ القرآن الكريم قبل أن يبلغ. وأخذ العلم على مشايخ الرياض خاصة. فأخذ الحديث والفقه والعقائد على قاضي الرياض الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ المتوفى عام 1367 هـ / 1948 م، والشيخ صالح بن عبد العزيز، والفقه والعقائد على قاضي الرياض في وقته صالح بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن حسين آل الشيخ المتوفى سنة 1372 هـ / 1952 م، والحساب والفرائض على الشيخ وكيل بيت المال في الرياض: حمد بن فارس بن محمد بن فارس المتوفى سنة 1345 هـ / 1926 م، ومفتي المملكة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ المتوفى سنة 1389 هـ / 1969 م، حيث لازم حلقات الأخير لما يناهز العقد من الزمان. وقد بدأ مشواره المهني عندما تم تعيينه قاضياً سنة 1357 هـ / 1940 م. أنظر المزيد عنه في ترجمته على موقعه تحت عنوان: "مسيرة عطرة" على هذا الرابط { <http://www.binbaz.org.sa/life> }. قلت: وقد خصصت له رحمه الله بسبب فتواه بخصوص الصعود على الكواكب، والتي تلقفها عنه بدون تدبر تلميذه: محمد بن صالح العثيمين، كتاب: **"كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار رواية"**



**ودراية لعدم الإمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجا** ، وانظر أيضاً على موقعنا موضوع: **"كيف جمع الثبات"**



**"والجريان" بين الشيخ ابن باز، وغاليليو غاليلي، والبابا أوربان الثامن؟**  
<sup>10</sup> صدر أمر ملكي رقم: (247/أ) في 14/10/1395 هـ، الموافق 20/10/1975 م (أي 7 شهور بعد اغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله في يوم: 25 مارس 1975 م / 1395 هـ) أيام الملك خالد، بتعيينه رئيساً للرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد. ثم صدر أمر ملكي رقم: (4/أ) وتاريخ: 20/1/1414 هـ، الموافق: 10/7/1993 م أيام الملك فهد، بعد حرب الخليج الأولى: بتعيينه مفتياً عاماً للمملكة ورئيساً لهيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء. ثم صدر أمر ملكي رقم: (838) وتاريخ: 8/8/1416 هـ، الموافق: 31/12/1995 م بتعيين الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ على وظيفة نائب المفتي العام لشؤون الإفتاء، ثم صدر الأمر الملكي رقم (20/أ) في 29/1/1420 هـ، الموافق 23/7/2001 م بتعيين الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ مفتياً عاماً للمملكة العربية السعودية ورئيساً لهيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء بعد وفاة الشيخ ابن باز رحمه الله في يوم الخميس 27/1/1420 هـ، الموافق: 13/5/1999 م. وكان كتابنا: **"كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار رواية ودراية لعدم الإمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجا"** قد صدر سنة 1418 هـ / 1997 م، ولم يرد رحمه الله على ما أثرته عليه هناك، إلى أن أشاع الأتباع أن الشيخ كان قد تراجع عن فتواه بخصوص الصعود إلى الكواكب، وهو ما لم يفعله قط رحمه الله، ولا العثيمين الذي تابعه على خطئه!

<sup>11</sup> القاضي والخطيب: عبد العزيز بن صالح بن ناصر بن عبد الرحمن آل صالح ، ويرجع نسبه إلى قبيلة عنزه المشهورة.. ولد في بلدة المجمع في نجد عام 1329 هـ / 1911 م ، توفي والده وهو صغير فاعتنى به أخوه إلى أن حفظ القرآن وهو صغير ثم أخذ يقرأ على مشايخ بلده . ولازم الشيخ عبد الله العنقري ودرس عليه في التوحيد والفقه والتفسير والحديث والفرائض والنحو.. وقد أنس منه شيخه التحصيل والجد في العلم ، فعينه إماماً وخطيباً بجامع المجمع وهو لم يتجاوز العشرين من عمره ، كما عينه رئيساً لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكان ينوب عن شيخه في تدريس الطلاب حال غيابه. وقد رُتبه للقضاء غلا أنه اعتذر فأعفي منه.. ثم طلب مرة أخرى للقضاء وألزم به فالتزم قاضياً في المدينة النبوية ، ولما توفي الشيخ ابن زاحم رئيس المحكمة ، عُيّن مكانه ، واستقل برئاسة الدوائر الشرعية في المدينة وصار هو المرجع في الشؤون الدينية في عموم المنطقة ، وصاحب الكلمة المطلقة هناك، وقد ظل إماماً في المسجد النبوي قرابة خمسين عاماً وكان من وجهاء العلماء ذوي النفوذ والكلمة المسموعة. وزيادة على عضويته في هيئة كبار العلماء ، فقد عين عضواً في مجلس القضاء الأعلى ،

8- القاضي وإمام وخطيب المسجد النبوي : الشيخ عبد المجيد بن حسن الجبرتي الجمي الحبشي ثم المدني<sup>12</sup>،



9- القاضي، وزير العدل، وأمين رابطة العالم الإسلامي : الشيخ محمد بن علي



بن محمد الحركان المدني<sup>13</sup>،

10 - القاضي: الشيخ سليمان بن عبيد العبيد التميمي البداعي<sup>14</sup>،

كما ظل يُدرّس بالمسجد النبوي الشريف قرابة نصف قرن. وهو من أقنع الشيخ محمد الأمين الشنقيطي بتغيير عقيدته الأشعرية والتحول إلى منهج السلف، عندما قدم الأخير إلى الحج. وقد توفي رحمه الله يوم الاثنين 17 \ 2 \ 1415 هـ الموافق: 1994/7/26 م.  
<sup>12</sup> هو عبد المجيد بن حسن بن أحمد بن مصطفى الجبرتي العلوي (حسيني) نسباً، من قبيلة أدكبير من مقاطعة جمة في الحبشة، المدنيّ مجاوره، ولِد سنة 1332 هـ/ 1914 م في الحبشة، وهناك أعمامه وأخواله، درس القرآن الكريم في بلاده ثمّ انتقل إلى مكّة المكرّمة عام 1345 هـ/ 1927 م، فأقام بها ثلاث سنوات، ودرس على الشّيخ جمال المالكي، والشّيخ عبد العزيز المالكي، ثمّ انتقل إلى المدينة المنورة ودرس على الشّيخ عبد الرحمن الأنصاري، والشّيخ عبد الرؤوف، والشّيخ أمين مرشد، ودخل مدرسة العلوم الشرعية عام 1352 هـ/ 1934 م، ثمّ عُيّن مدرساً في مدرسة النجاح، ثمّ مدرساً في دار الأيتام، ثمّ أسس مدرسة شقرا سنة 1360 هـ/ 1941 م وكان مديراً لها. ثمّ عُيّن قاضياً في رابع سنة 1366 هـ/ 1947 م. ثمّ نُقل قاضياً إلى المدينة المنورة سنة 1371 هـ/ 1951 م، ثمّ عُيّن إماماً وخطيباً للمسجد النبوي الشريف سنة 1372 هـ/ 1952 م. ثمّ رُقي إلى قاضي تمييز في محكمة التمييز الكبرى في الرياض، ثمّ رُقي إلى رئيس تمييز، ثمّ عُيّن في مجلس القضاء الأعلى، وهيئة كبار العلماء، ثمّ أُعفي من منصبه بناءً على طلبه سنة 1402 هـ/ 1982 م، وبقي عضواً في هيئة كبار العلماء حتى سنة 1412 هـ/ 1992 م، ثمّ إنّ الشّيخ عبد الله بن محمّد بن زاحم طلب إعادته إلى الإمامة والخطابة في المسجد النبوي الشريف فعاد. وقد وافاه أجله رحمه الله في سنة 1419 هـ/ 1998 م.

{ المصدر: "التراويح أكثر من مائة عام في مسجد النبي عليه السلام" - عطية محمد سالم ص122 ، و"فضاة المدينة المنورة"، من عام 963 هـ إلى عام 1418 هـ (عبد الله بن محمّد بن زاحم ج1/90-91 ط- 1418 - هـ / 1997 م) }  
<sup>13</sup> ولد محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الحركان بالمدينة المنورة في عام 1333 هـ. كانت دراسته في كل من المسجد النبوي ومدرسة العلوم الشرعية. وهي المدرسة النظامية الوحيدة في المدينة المنورة في ذلك الوقت. درس اللغة العربية وآدابها وأصولها وفروعها على يد عالم المدينة المنورة في الحرم الشريف في تلك الحقبة العلامة الشيخ محمد الطيب الأنصاري التميمي رحمه الله. وهو العلامة المهاجر إلى المدينة المنورة من بلاد شنقيط (موريتانيا). أنهى دراسته بالمسجد النبوي سنة 1353 هـ وأخذ يدرس بالحرم النبوي ويؤمفي بعض الأوقات، ثم عين مدرساً رسمياً بالمسجد النبوي. عين قاضياً في العلا في عام 1356 هـ وعمره لا يتجاوز 23 عاماً. ولي قضاء مدينة جدة في عام 1372 هـ. ظل في القضاء بجدة رئيساً للمحكمة مدة ثمانية عشر عاماً من عام 1372 هـ حتى عام 1390 هـ. كلف بتقديم دراسة وتصور لمنهاج الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة والمواد التي يتطلب تدريسها في هذه الجامعة قبل افتتاحها. عينه الملك فيصل بن عبد العزيز في عام 1391 هـ وزيراً للعدل ليكون أو وزيراً للعدل بالمملكة العربية السعودية، فانتقل من جدة إلى الرياض وظل بهذه الوزارة حتى عام 1395 هـ حيث تم إحالته على التقاعد. عين أميناً عاماً عام 1396 هـ لرابطة العالم الإسلامي وانتقل من الرياض إلى مقر عمله الجديد بمكة المكرمة. ومثل ثالث الأمناء العاميين لرابطة العالم الإسلامي بعد الشيخ محمد سرور صبان أول أمين للرابطة، والشيخ محمد صالح الفوزان الأمين الثاني للرابطة. وشغل بالإضافة إلى عمله في الرابطة عدداً من المناصب: عضواً في مجلس القضاء الأعلى، وعضواً في هيئة الدعوة الإسلامية، وعضواً في هيئة كبار العلماء، وعضواً في مؤسسة الملك فيصل الخيرية، وعضواً بهيئة جائزة الملك فيصل العالمية بالرياض، وشغل منصب الأمين العام للمجلس الأعلى العالمي للمساجد بالرابطة، و نائباً لرئيس المجمع الفقهي بالرابطة. وانظر. المزيد على هذا الرابط.  
{ <http://www.saudalharkan.com/saud%20web%20site/HTML%20Arb/alshadi/mohamed%20alharkan.htm> }  
<sup>14</sup> القاضي: سليمان بن عبيد بن عبد الله بن عبيد بن رشيد بن رشود بن سالم بن سليمان بن سلمى، آل عمرو العنبري التميمي (1327 هـ/ 1908 م - 1416 هـ/ 1995 م) ولد في بلدة البدائع بالقصيم. له ترجمة وافية على هذا الرابط {  
<http://www.moj.gov.sa/adl/attach/218.pdf>}. في العدد 11 لمجلة "العدل" التي تصدرها وزارة العدل السعودية، لشهر رجب 1422 هـ/أكتوبر 2001 م، ص. 1 - 8. وقد تقلد الوظائف التالية:

## 11- ابن مفتي المملكة وخريج كلية الشريعة بالرياض: الشيخ إبراهيم بن محمد بن



**إبراهيم آل الشيخ<sup>15</sup>** **قلت: لاحظ لحية الوزير، التي تقلصت عن خديه لتستقر فقط على شاربته وذقنه، على ما استن الملك عبد العزيز آل سعود لنفسه وقلدته في ذلك ذريته من**

تقلد الشيخ سليمان بن عبيد العديد من المناصب جلها في القضاء وفي العديد من البلدان في أنحاء المملكة المختلفة وهي :

- ١- القضاء في الزلفي من عام ١٣٦٠ إلى ١٣٦٨ هـ.
  - ٢- القضاء في الجمعة من عام ١٣٦٨ هـ إلى ١٣٧١ هـ.
  - ٣- تكليفه في إنهاء بعض القضايا في جيزان من عام ١٣٧١ هـ إلى ١٣٧٢ هـ.
  - ٤- عمله معاوناً لأول مدير المعارف من عام ١٣٧٢ هـ إلى ١٣٧٣ هـ.
  - ٥- القضاء ورئاسة محاكم الظهران من عام ١٣٧٣ هـ إلى ١٣٧٦ هـ.
  - ٦- عضوية بدار الإفتاء عام ١٣٧٦ هـ.
  - ٧- رئاسة المحكمة الكبرى بالرياض من عام ١٣٧٦ هـ إلى عام ١٣٨١ هـ.
  - ٨- رئاسة محاكم عتيبة من عام ١٣٨١ هـ إلى ١٣٨٣ هـ.
  - ٩- رئاسة محاكم مكة المكرمة من عام ١٣٨٣ هـ إلى ١٤٠٠ هـ.
  - ١٠- رئاسة شؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي من عام ١٤٠٠ هـ إلى ١٤٠٩ هـ.
- كما كان عضواً في المجلس الأعلى للقضاء، وعضواً في هيئة كبار العلماء .

<sup>15</sup> هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن الإمام محمد بن عبد الوهاب. ولد عام عام 1344 هـ. قرأ وحفظ القرآن صغيراً ولازم مجالس والده مفتي المملكة محمد بن إبراهيم (1311 هـ - 1389 هـ) {صورته على ذمة هذا الرابط }



، له ترجمة في موسوعة ويكيبيديا } <http://www.almahdy.net/vb/showthread.php?t=698> [ar.wikipedia.org/wiki/محمد\\_بن\\_إبراهيم\\_الشيخ](http://ar.wikipedia.org/wiki/محمد_بن_إبراهيم_الشيخ) } وقرأ عليه، على معهود الوقت، كتب التوحيد والفقهاء والنحو، ثم التحق بالمعهد العلمي وتخرج في كلية الشريعة بالرياض في عام 1376 هـ/1957 م، وتخرج ضمن الدرجة الأولى، والتحق بالسلك الوظيفي مديراً لإدارة الإفتاء، ثم نائباً لوالده المفتي، ثم خلفاً له، ثم وزيراً للعدل فرئيساً لمجلس القضاء الأعلى إلى جانب عمله عضواً ورئيساً لهيئة كبار العلماء.. وقد ساعده تكوينه المخضرم في الجمع بين التعليم التقليدي والتعليم العصري على تولى رئاسة العديد من المؤسسات الشرعية والقضائية والنجاح في تسييرها، كما ترأس مؤسسة الدعوة الصحفية، التي تطورت على يديه. وبهذه الاعتبار، فهو أول من جمع بين رئاسة هيئة العلماء، ورئاسة اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، قبل أن ينتقل إلى وزارة العدل ويسلم المهتمين للراحل عبد العزيز بن باز سنة 1395 هـ/1975 هـ. وقد شغل منصب وزير العدل لمدة 15 سنة (1395 هـ - 1410 هـ)، وما كان ليفارقه بحسب أعراف تقاسم السلطة بين عائلته وعائلة آل سعود، حيث استأثرت الأولى بسلطة الحكم واستأثرت الثانية بسلطة الإفتاء والقضاء، ليؤسساً معاً باتحادهما أنموذجاً فريداً من نماذج الحكم الأوليغارشي (العائلي)، على غير نمط مسبق سواء في الإسلام أو عند باقي الأمم، لولا سنة الموت التي تغيب البعض وتفتح المجال للخلف. فولده الشيخ محمد بن إبراهيم هو رئيس القضاة ومؤسس كلية الشريعة التي سيتخذها ابنه مرقاة له للدخول لعصر الطفرة، وهو نفسه سيجد الطريق أمامه معيداً بسبب هذه القسمة، ليتدرج من مدير للإفتاء، ثم نائباً لوالده في الإفتاء لفترة طويلة، ثم رئيساً للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ثم وزيراً للعدل، ليخلفه في هذا المنصب السياسي الأخير، بعد أن وافه اجله المحتوم في يوم: 22/3/1428 هـ، الموافق 12 أبريل 2007 م، أخوه: الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ. وكل الذي تغير ضمن هذه المنظومة هو أن أفراد العائلة سيحملون مستقبلاً القاب "الدكتور" بدل اللقب المبتذل القديم: "الشيخ". والله الأمر من قبل ومن بعد.



بعده (الصورة) ، على خلاف ما لا يكل ولا يمل شيوخ المملكة ومفتيها بالتنديد بمن يخالفون هذه السنة من عامة أيها الناس! <sup>16</sup>.

**قلت:**

لاحظ أن خصلة إعفاء اللحي تعد من شيم العراقيين القدماء: عرب وأعاجم <sup>17</sup> (الصورتان السفليتان الأولى لعراقيين والوسطى للملك الفارسي داريوس الأول)، بينما المصريون حبذوا الحلق منذ القديم (الصورة السفلية الثالثة لكاتب مصري).

فلربما أعيد تخريج وحقيق القول في أحاديث الباب، إن توفر لي متسع من الوقت مستقبلاً بإذن الله تعالى.



تمثال وجدت في تل العمار ، أوائل السلالة الثانية ، (حوالي 2775 - حوالي 2650 ق.م) في المعهد الشرقي ، جامعة شيكاغو .

وقد جمع إبراهيم بن محمد آل الشيخ بين رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة، ورئاسة اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء إلى أواخر سنة 1395 هـ / 1975 م، حيث تم تعيينه **وزيراً للعدل**، إلا أنه سيحتفظ بعضويته في **هيئة كبار العلماء** <sup>18</sup>.

12- القاضي: الشيخ **صالح بن علي بن غصون الحميدان الرسي** <sup>19</sup> ، من سنة

التعيين إلى سنة 1413 هـ/1993 م، حيث استعفى للمرض.

<sup>16</sup> يوجد حديث عن ابن عمر في " الصحيحين " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "خالفوا المشركين وفروا للحي وأحفوا الشوارب"، وبلغظ آخر: " انهكوا الشوارب وأحفوا للحي " ، ولفظ مسلم " : خالفوا المشركين ، أحفوا الشوارب ، وأوفوا للحي " ، وبلغظ آخر: " أحفوا الشوارب وأحفوا للحي " ، حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : يحرم حلق اللحية . ولاين باز رسالة في إعفاء اللحي، وللعنيمين ردود في هذا المعنى. لذلك يستغرب من حاميتها هنا وهو الوزير إبراهيم أن يخالف كل هذه الآثار، ليتسنن بسنة أولياء النعمة، بدل العكس!

<sup>17</sup> إبراهيم عليه السلام عراقي المنشأ، فلا عجب أن يكون ملتحياً وذريته كذلك من عرب ويهود.

<sup>18</sup> صدر أمر ملكي رقم (139/أ) وتاريخ 1391/7/8 هـ/الموافق 1971/8/30 م بتعيينه رئيساً لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

<sup>19</sup> هو الشيخ صالح بن علي بن فهد بن غصون من قبيلة آل حميدان من تميم، وهبة من أهل الرس بالقصيم. ولد عام 1341 هـ، وتوفي والده وله من العمر 13 عاماً، وبعد سنتين كف بصره. سافر إلى الرياض ولأزم مجالس الشيخ محمد بن إبراهيم، وكذلك أخذ عن الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم الفرائض. وفي عام 1368 هـ/1948 م عين قاضياً في سدير وبقي فيها نحو أربع سنوات، وأثناء تواجده فيها كانت له دروس علمية. انتقل بعد ذلك إلى محكمة شقراء وتوابعها، وفي عام 1374 هـ/1954 م فتح المعهد العلمي بشقراء ودرس فيه التوحيد والفقه، وأثناء وجوده في شقراء كلف بعمل بالرياض مع اثنين من القضاة للنظر في مشاكل الأراضي عام 1378 هـ/1958 م انتقل إلى رئاسة محاكم الأحساء في أواخر عام 1381 هـ/1961 م وبقي في الأحساء إلى قرب نهاية عام 1390 هـ/1970 م ثم انتقل إلى الرياض للعمل في

- 13- المستشار بالديوان الملكي: **الشيخ راشد بن صالح خنين**<sup>20</sup>،
- 14- الفقيه الأصولي المخضرم وخريج كلية الشريعة بالرياض: **الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرزاق الغديان**<sup>21</sup>.
- 15- خريج كلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة، والمستورز في العدل لاحقاً، ورئيس



مجلس الشورى: **الشيخ محمد بن إبراهيم بن عثمان بن جبير**<sup>22</sup> ،

16- القاضي خريج المعهد العالي للقضاء: **الشيخ عبد الله بن سليمان بن محمد المنيع**



<sup>23</sup>، وسيتم تعيينه في عام 1396 هـ/1976 م نائبا للرئيس العام لإدارات

محكمة التمييز. وقد ألحق بهيئة كبار العلماء منذ التأسيس وبقي فيها حتى سافر لأمريكا من أجل العلاج نهاية عام 1413 هـ/1992 م. وقد انتقل إلى العمل في مجلس القضاء الأعلى في عام 1401 هـ/1980 م وبقي فيه إلى بلوغ سن التقاعد في أواخر عام 1409 هـ/1988 م. وكانت له مشاركة في برنامج نور على الدرب في الإذاعة منذ عام 1391 هـ وحتى الآن (رحب 1429 هـ/يوليو 2008 م. وكان له صلة بعدة شبوخ من شاكلة: الشيخ عبد الرحمن بن سعدي، والشيخ محمد بن مانع، والشيخ عبد الله بن حميد، والشيخ عبد العزيز بن باز رحمهم الله، وكان متعاوناً مع هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في سدير والوشم والأحساء أثناء عمله. } <http://www.banitamim.net/forum/showthread.php?p=107248>. له ترجمة في مجلة "العدل" التي تنشرها وزارة العدل السعودية، العدد الخامس، محرم 1421 هـ/2001 م. ص. 158 - 178.

<sup>20</sup> هو من طلبة الشيخ ابن باز وكنايه، وأكثرهم ملازمة له ومن أكثرهم كتابة له في مجلس القضاء. وسيصدر أمر ملكي برقم (161/أ) وتاريخ 1423/9/14 هـ، الموافق: 2002/11/19 م بإعفائه من عضوية هيئة كبار العلماء بناء على طلبه. وسيعين مستشاراً في الديوان الملكي في سنة 1403 هـ/1983 م، أيام الملك فهد، وسيجدد تعيينه في هذا المنصب عدة مرات كان آخرها بقرار ملكي صادر في 2 ربيع الأول 1426 هـ الموافق 11 أبريل 2005. وهو عضو بالمجلس الأعلى للقضاء، وكان عضواً في لجنة العشرة التي راجعت أنظمة الحكم والشورى والمناطق قبل صدورها سنة 1412 هـ/1991 م. وهو عضو في مجلس الشورى.

<sup>21</sup> عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرزاق بن قاسم آل غديان. ولد عام 1345 هـ/1926 م في مدينة **الزلفي**. دخل المدرسة السعودية الابتدائية (مدرسة الأيتام سابقاً) عام 1366 هـ/1947 م تقريباً، وتخرج منها بعد سنتين. عين مدرسا في المدرسة العزيزية، ودخل في عام 1371 هـ/1953 م المعهد العلمي، وكان أثناء هذه المدة يتلقى العلم على الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، كما يتلقى علم الفقه على الشيخ سعود بن رشود (قاضي الرياض)، والشيخ إبراهيم بن سليمان في علم التوحيد، والشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم في علم النحو والفرائض، وعلى عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ثم واصل دراسته إلى أن تخرج من **كلية الشريعة** سنة 1376 هـ/1957 م، وعين رئيساً لمحكمة الخبر، ثم نقل للتدريس بالمعهد العلمي عام 1378 هـ/1959 م، وعين في عام 1380 هـ/1961 م مدرسا في كلية الشريعة، وفي عام 1386 هـ/1966 م نقل كعضو للإفتاء في دار الإفتاء، وفي عام 1391 هـ/1971 م عين عضواً **للجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء** بالإضافة إلى عضوية **هيئة كبار العلماء**. وبالإضافة إلى عمله في الإفتاء فقد ظل منذ سنة 1395 هـ/1975 م يلقي دروساً في الفقه والأصول وقواعد الفقه على طلبة الدراسات العليا في كل من جامعة الإمام وكلية الشريعة ويشترك في مناقشة بعض الرسائل. وقد ظل ينتدب منذ عام 1381 هـ/1961 م للتوعية والإفتاء في موسم الحج. ولما توفى الشيخ عبد الله بن حميد عام 1402 هـ/1982 م تولى الإفتاء في برنامج "نور على الدرب" مكان ابن حميد رحمه الله. أنظر المزيد على هذا الرابط: { عبد الله بن عبد الرحمن الغديان موسوعة ويكيبيديا }

## البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، ثم انتقل منها قاضياً لمحكمة التمييز بمكة المكرمة عام 1397 هـ/1977 م.



17- خريج كلية الشريعة بالرياض: الشيخ صالح بن محمد اللحيدان<sup>24</sup> .

قلت:



ولنا على هذه اللاتحة بعض ملاحظات:


<sup>22</sup> ولد الشيخ ابن جبير بمحافظة المجمعة عام 1348 هـ/1930 م. درس بدار التوحيد بمحافظة الطائف عام 1368 هـ/1949 م وحصل على الثانوية العامة وفي عام 1372 هـ/1953 م. نال درجة البكالوريوس في تخصص الشريعة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة. وقد حضر خارج التعليم الرسمي حلقات المشايخ: عبد الله بن حميد، ومحمد الخيال، وعبد الله العنقري، وسعود بن رشود، وعبد العزيز بن صالح. وشغل عدة مناصب إدارية مثل: ملازم قضائي بمحكمة مكة المكرمة عام 1372 هـ/1952 م، وقاضي المستعجلة بمحكمة مكة المكرمة عام 1373 هـ/1953 م، ومحقق شرعي بديوان المظالم عام 1374 هـ/1954 م، وعين عضواً بمحكمة التمييز - هيئة التمييز بالرياض عام 1381 هـ/1962 م، ورئيس الهيئة القضائية العليا - بوزارة العدل عام 1390 هـ/1971 م، ورئيس الهيئة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى، ورئيس ديوان المظالم عام 1395 هـ/1975 م، وزيراً للعدل وعضواً بمجلس الوزراء، ورئيس ديوان المظالم عام 1407 هـ/1987 م، ووزير العدل ورئيس القضاء الأعلى بالنيابة ورئيس ديوان المظالم بالنيابة وعضو مجلس الوزراء، ورئيس مجلس الشورى وعضو مجلس الوزراء عام 1412 هـ/1992 م إلى أن توفي رحمة الله يوم 1422/11/10 هـ الموافق 2002/1/24 م. وشغل كذلك عضوية الهيئات التالية: عضو بمجمع الفقه لرابطة العالم الإسلامي، وعضو المجلس الأعلى للإعلام، وعضو مجلس إدارة مجلة الدعوة الإسلامية، وعضو مجلس إدارة مؤسسة الملك فيصل الخيرية، وعضو الهيئة الاستشارية العليا للضمان الاجتماعي. { محمد بن إبراهيم بن جبير - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة }.

<sup>23</sup> من مواليد 1349 هـ/1930 م في بلدة شقراء عاصمة منطقة الوشم في المملكة العربية السعودية. حصل على الشهادة الابتدائية من مدرسة شقراء عام 1365 هـ/1945 م. وعلى الشهادة الجامعية من جامعة الإمام محمد بن سعود عام 1377 هـ/1957 م وعلى درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في سنة 1389 هـ/1970 م. وكانت رسالته للمجستير: "الورق النقدي تاريخه، حقيقته، قيمته، حكمه"، وطبعت في مطابع الرياض، 1971. وقد اشتغل عضواً في الإفتاء من آخر عام 1377 هـ/1957 م وحتى عام 1396 هـ/1976 م، السنة التي تم تعيينه فيها قاضي تمييز في المنطقة الغربية في مكة المكرمة. وسوف يعين عضواً في هيئة كبار العلماء بعد سنة من التخرج وشغل لاحقاً عضوية عدة مؤسسات مثل: المجلس الأعلى للأوقاف، والمجلس الأعلى لرعاية الأربطة، والمجلس الأعلى لدار الحديث الخيرية في مكة المكرمة، والمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث. وهو حالياً رئيس لهيئات المراقبة والفتوى لعدد من البنوك والمصارف والمؤسسات الإسلامية. له ترجمة في موسوعة ويكيبيديا.

<sup>24</sup> ولد بمدينة البكيرية بمنطقة القصيم عام 1350 هـ/1932 م وقد تخرج من كلية الشريعة بالرياض عام 1379 هـ/1960 م. واشتغل مباشرة بعد تخرجه سكرتيراً لمفتي المملكة الشيخ: محمد بن إبراهيم آل الشيخ، إلى أن تم تعيينه سنة 1383 هـ/1964 م، مساعداً لرئيس المحكمة الكبرى بالرياض، ليتولى رئاستها بعد سنة. وقد حصل خلال رئاسته للمحكمة على رسالة ماجستير من المعهد العالي للقضاء عام 1389 هـ/1970 م، ليعين عام 1390 هـ/1971 م، قاضي تمييز وعضواً بالهيئة القضائية العليا. وسيعين سنة 1403 هـ/1983 م نائباً لرئيس "الهيئة الدائمة" بمجلس القضاء الأعلى، قبل أن يصبح رئيساً للمجلس بهيئة العامة والدائمة سنة 1413 هـ/1993 م. وقد عين عضواً في هيئة كبار العلماء منذ إنشائها عام 1391 هـ/1971 م، وعضواً في رابطة العالم الإسلامي. وهو يلقي دروساً تذاً من المسجد الحرام، ويشرف على برنامج نور على الدرب.

(1) أن المؤسسة وكل أعضاء الهيئة والمشرفون على سيرها معينون من طرف الجهاز التنفيذي، الممثل إما في شخص الملك مباشرة، أو في المجلس الوزاري الخاضع له. وهو ما ينفي عن الهيئة وأعضائها تبعاً صفتي: **الحرية والاستقلالية**، اللتان لا قيام لمفهوم الاجتهاد بدونهما. ولا شك أن من اتصف بمثل هاتين: **الخصلتين: الحرية والاستقلالية** لا يمكن أن يقع عليه الاختيار أصلاً لتأثير مثل هذه المؤسسات الرسمية التي تشغل كـ "**صناديق رنانة**" للنظام، من أجل إسباغ شرعية وهمية على تصرفات الحاكم وتبحث له عن حيل ومخارج، متى تعارضت مع بديهيات وواضحات الشرع، على ما ستثبت سيرتها التاريخية وفي هذه النازلة بالذات.

(2) لا يخرج هؤلاء العلماء الذين نعتوا بـ "**الكبار**" عن كونهم إما:

- (أ) كبار السن فعلاً، حال غالبيتهم العظمى،  
(ب) خطباء وأئمة صلاة في الحرمين الشريفين، أو:  
(ت) قضاة تقليديون في المحاكم الشرعية القديمة، ليس من بينهم ولا متخصص واحد في الاقتصاد المعاصر،  
(ث) خريجون جدد تخرجوا للتو من معاهد القضاء أو الشريعة المستحدثة حديثاً بالمملكة، لا قدم راسخة لهم ولا باع في الاقتصاد المعاصر، بل لا إمام لهم أو وعي بدرجة تطور الاقتصاد السعودي نفسه، الذي استقل بتسييره خبراء من البنك الدولي، وبطلب ملح من الملك فيصل نفسه، حتى قبل الإطاحة بأخيه الملك سعود  ، على ما سنوضح بعد.

(3) كلهم، ومن دون استثناء، لم يحيطوا علماً بالدواعي السياسية والاقتصادية، التي أدت إلى ولادة مؤسستهم، أي: بـ **المقاصد الخفية من وراء استفتائهم في النازلة المعروضة**. ذلك أن الملك **فيصل بن عبد العزيز** أصدر رحمه الله مراسيم تأسيس هذه الهيئة في السابع من شهر شعبان 1391 هـ/الموافق **30 أغسطس 1971 م**، أسبوعان فقط بعد الخطاب المدمر



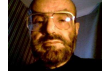
للمرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (Richard Milhous Nixon) (1913-1994) الذي أعلن فيه فك الارتباط بين الدولار والذهب في **15 أغسطس/آب 1971 م**.

(4) ولاحظ من جهة أخرى أن الهيئة لن تصدر فتواها حول **الأوراق النقدية** سوى بتاريخ: **1393/4/16 هـ، الموافق: 19 / 5 / 1973 م**، أي: خمسة أشهر فقط قبل حصول قطع النفط على أمريكا التي فرضها الفيصل بداية من **20 رمضان 1393 هـ، الموافق 17 أكتوبر 1973 م**، ودخول القتلة الاقتصاديين بأجر، كما جاء وصفهم عند **جون بيركينز (John Perkins)** في كتابه: "اعترافات قاتل



اقتصادي بأجر" (*Confessions of an Economic Hit Man*)، على الخط والاتصال بالمسؤولين

السعوديين من أجل لفرض **عملة البترودولار** كعملة دولية، من أجل دفع الدين الخارجي الأمريكي وتحميل باقي دول العالم دفعه كضريبة مفروضة، على ما سبق لنا الإشارة إليه في الحلقة السابقة. (5) ولاحظ أخيراً أن الفتوى صدرت خمسة أشهر فقط قبل حصول أزمة النفط، بغية إسباغ الشرعية على واقع تكيف المملكة مرغمة مع الوضع الجديد الذي فرضه خطاب نيكسون بفك الدولار عن الذهب، وكون الريال السعودي أصبح مرتبطاً بالدولار الأمريكي بنسبة صرف ثابتة، حتى أمكن عد الريال قسيمة من الدولار وليس عملة مستقلة.

**قلت:**  ومنه يتبين من وجهات نظر شرعية واقتصادية وسياسية متضافرة، أن الهيئة لم تكن مؤهلة للإفتاء في مثل هذه النازلة المعروضة عليها، لقصور بنيوي في المفتين وتغييب معلومات مهمة عنهم، وبأنها كيفما أفتت فلن يغارق فتواها الخطأ بحال!، على ما سنتبين بعد قليل.

وقد صدر أمر ملكي رقم: (أ/139) وتاريخ 1391/7/8 هـ، الموافق 1971/8/30 بتعيين الشيخ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيساً لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

## نهاية التعليق واستئناف نص الفتوى

بدراسة موضوع الورق النقدي من قبل هيئة كبار العلماء!!!!!! استناداً إلى المادة السابعة من لائحة سير العمل في الهيئة التي تنص على أن ما يجري بحثه في مجلس الهيئة يتم بطلب من:

- (1) ولي الأمر أو:
- (2) بتوصية من الهيئة أو:
- (3) من أمينها، أو::
- (4) من رئيس إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، أو:
- (5) من اللجنة الدائمة المتفرعة عن الهيئة، .....

فقد جرى إدراج الموضوع في جدول أعمال الهيئة لـ "دورتها الثالثة" المنعقدة فيما بين

{ 1393/4/1 هـ الموافق 1973/5/4 م<sup>25</sup> و 1393/4/17 هـ الموافق 1973/5/20 م }، وفي تلك الدورة جرى دراسة الموضوع بعد الاطلاع على البحث المقدم عنه من اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء، وبعد استعراض الأقوال الفقهية التي قيلت في حقيقة الأوراق النقدية!!!!!! من اعتبارها:

- (أ) إسناداً<sup>26</sup> أو:
- (ب) عروضاً<sup>27</sup>، أو:
- (ت) فلوساً<sup>28</sup>، أو:
- (ث) بدلاً عن ذهب،
- (ج) أو: فضة، أو:
- (ح) نقداً مستقلاً بذاته،

وما يترتب على تلك الأقوال من أحكام شرعية جرى تداول الرأي فيها ومناقشة ما على كل قول منها من إيرادات فتج عن ذلك **عديد من التساؤلات التي تتعلق بالإجراءات المتخذة من قبل الجهات المصدرة لها،**

## إنتهى ويليه الحلقة 19، الجزء الثالث.

<sup>25</sup> كل التواريخ الميلادية غير موجودة في الأصل وأدرجتها من عندي للإفادة.

<sup>26</sup> بالنسبة للقائلين بهذه النظرية فإن الأوراق النقدية عبارة عن سندات بدين على جهة إصدارها. وكان هذا صحيحاً عندما كانت العملة مغطاة بالكامل بالذهب، إلا أن هذا التعهد القاضي بتسليم المبلغ المرقوم على العملة لحاملها وقت الطلب ليس له من حقيقة معناه نصيب. بعد فك الارتباط بالذهب.

<sup>27</sup> يقول أصحاب هذه النظرية بأن العملة الورقية عرض من عروض التجارة، وبأن لها ما لعروض التجارة من الخصائص والأحكام. وقد استدلوا على ذلك بكون: العملة الورقية تشترك مع الذهب والفضة في كون الجميع مال مرغوب فيه. ومدخر يباع ويشتري، إلا أن جنسها يُخالف جنس الذهب والفضة ومعدنهما، بالإضافة إلى كون العملة الورقية، ليست بمكيل أو موزون، وينتفي بالتالي الجامع بين العملة الورقية والنقد المعدني في الجنس والقدر. أما من حيث اختلاف الجنس، فالعملة الورقية قرطاس، والنقد المعدني معدن نفيس من الذهب والفضة. وأما من جهة القدر فنقد المعدني موزون، و القرطاس ليس بموزون ولا بمكيل، بل معدود.

<sup>28</sup> يرى القائلون بهذه النظرية أن طروء الثمنية على العملة الورقية لا يختلف في شيء عما يحصل للفلوس المعدنية. ذلك أن العملة الورقية لا يمكن مماثلتها بالذهب أو الفضة من جهة قيمتهما الذاتية، وإنما هي أثمان تتغير بالكساد والرواج بحسب أمر السلطان. وكون الحكومات هي من يعطيها القوة القانونية للتداول والإبرام، يجعلها شبيهة من هذه الناحية بالفلوس، بينما الذهب والفضة يطلان مقصودان لذاتهما رغبة فيهما. وأحد لوازم هذه النظرية: عدم وقوع ربا البيع في العملة الورقية. وهناك فارق نوعي بين العملة الورقية والفلوس، حيث تستخدم الأولى فيما يستخدم فيه الذهب والفضة من جهة القيمة الاسمية العالية، بينما لا تستخدم الفلوس سوى في تقييم المحقرات. ثم إن قيمة العملة الورقية هي من جهة القانون فقط بينما تعرض للفلوس المسكوكة الثمنية أو تصبح عند الكساد عرض تجارة كمعدن صرف.